**مخطط المحاضرة:**

**أولا-المذهب التجاري (المركنتيلي)**

**ثانيا-النظرية الكلاسيكية (التقليدية)**

**ثالثا-النظرية النيوكلاسيكية**

**أولا-المذهب التجاري:**

حتى أواخر القرن 18 كان المذهب الاقتصادي المسيطر هو المذهب التجاري الذي كان يدعوا الى ضرورة فرض الدولة لقيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس، ليأتي المذهب التقليدي (الكلاسيكي) ثم المذهب النيوكلاسيكي والتيار المعاصر كمعارض لهذا الطرح انطلاقا من نهاية القرن 18 واوائل القرن 19، الى غاية يزمنا هذا.

وتتلخص آراء المذهب التجاري، في ان ثروة الدولة تقاس بما لديها من نقود: من ذهب وفضة، وأن الوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن للدولة التي لا تمتلك مناجم للذهب والفضة هي التجارة الخارجية، ولا يتأتى ذلك الا من خلال تحقيق فائض في صادراتها السلعية عن وارداتها وهو ما يشكل الهدف الرئيسي لسياسة التجارة الخارجية للدولة. ومن هنا كانت المبدأ الأساسي للتجاريين هو تحقيق فائض في الميزان التجاري (اختلال ايجابي) حتى تكون في وضع جيد، وتجسيدا لذلك دعى انصار هذا المذهب الى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبخاصة في مجال التجارة الخارجية بفرض قيود على الواردات (رسوم جمركية، الحصص) وتشجيع الصادرات (اعانات التصدير) لضمان تدفق أكبر للذهب والفضة داخل الدولة وتقليل خروجهما منها* ومن ثم زيادة الثروة وقوة الدولة.

ومن اهم الانتقادات الموجهة الى هذا المذهب (والذي لم يرتقي الى درجة نظرية) ما يلي:

-ثروة الدولة ليس في المعدن النفيس فقط، وإنما كذلك في الأراضي والإنتاج.....الخ.

-التركيز على المصالح الاقتصادية الشخصية للمصنعين والتجار وسعيهم لحماية انفسهم من المنافسة.

-التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية والقيود المفروضة على الاستيراد، أدى الى إعاقة تطور الاقتصاد الوطني وكذا تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

-تحرير التجارة من شأنه زيادة القوة الاقتصادية للدولة وليس ضعفها.

*ومن أشكال الرقابة الصارمة الأخرى على التجارة الخارجية نجد: منع استيراد المواد الاولية ( في حال توفرها في البلاد) وفي المقابل استيردها من دون رسوم ( في حال عدم توفر بديل لها في الداخل)، من اجل المحافظة على أسعار تصدير تنافسية لمنتجاتها، ومنع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة أخرى، فرض الاحتكار على التجارة الخارجية.

**ثانيا-النظرية الكلاسيكية (التقليدية):**

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الفعلية في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، حيث لم يكن للمذهب التجاري نظرية مفصلة في هذا الموضوع، ولقد هاجم التقليديون آراء التجاريين وسياساتهم وأخذو على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول وركزوا في نظريتهم في التجارة الدولية على تفسير ثلاثة أمور أساسية:

– تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية ( أي التعرف على أسباب قيام التجارة بين الدول)؛

– تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستسقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دول؛

–تحديد كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية اذا ماحصل خلل به.

وفيما يلي، مختلف نظريات المدرسة الكلاسيكية التي تناولت الأمور الثلاثة السابقة، كالتالي:

**1–نظرية التكاليف المطلقة: (لآدم سميث)**

كان آدم سميث (1723–1790) اول من حدد سياسة التجارة الحرة التي تؤكد ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع من خلال تخفيف القيود الجمركية وقد برهن في كتابة " بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم 1776"على ضرورة واهمية التجارة الخارجية، للمبررات التالية:

– ان التجارة الخارجية حتى تلعب دورها الصحيح في نمو الاقتصاد الوطني يجب ان تحرر من كل القيود المفروضة عليها.

– ان الصادرات تخلص البلد من الانتاج الفائض الذي يصعب تصريفه محليا، مقابل استيراد سلع تتمتع بطلب محلي، وبذلك فهي تتخطى النطاق الضيق للسوق الوطنية وبذلك تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الانتاج.

– ان الصناعات التصديرية اكثر كفاءة من الصناعات التي تنتج سلع تحل محل الواردات وذلك لقدرتها التنافسية في السوق العالمية.

– اذا كان سعر السلعة ما في بلد اجنبي اقل من كلفة انتاجها في الداخل فانه من الاصح والاجدى استيرادها من ذلك البلد في المقابل تصدير السلع التي يتمتع بها البلد بميزة معينة في انتاجها.

– سمح سمث باستثنائية من التجارة الحرة الاول حق حماية الصناعات الوطنية الاستراتيجية والثاني ضرورة فرض ضريبة على السلع المستوردة تساوي الضريبة المفروضة على مثيلتها الوطنية.

وتتلخص الفكرة العامة لنظرية التكاليف المطلقة، في ان ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات بحيث تنتج منها اكثر مما تحتاجه لاشباع حاجاتها الداخلية وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون انتاجها غير ملائم لها او التي لاتستطيع انتاجها ابدا. وعليه وفي ظل التجارة الحرة لابد من تقسيم العمل بين الدول أي تخصص كل دولة في انتاج السلع والخدمات المناسبة لظروفها والملائمة لبيئتها وخبرتها الخاصة والأكثر استعدادا.

أو بعبارة أخرى، تقوم التجارة الخارجية بين الدول في سلع معينة نتيجة اختلاف التكاليف المطلقة في انتاجها، حيث تتخصص الدولة في انتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بتكلفة (ميزة) مطلقة منخفضة مقارنة مع دولة أخرى في نفس السلعة، وفي المقابل تقوم باستيراد السلعة التي لا تتمتع فيها بتكلفة (ميزة) مطلقة منخفضة بل مرتفعة. ويقصد بالتكاليف المطلقة، التكلفة المنفقة على انتاج سلعة ما.

ومثال عن ذلك، المثال الشهير بين سلعتي النبيذ والنسيج بين دولتي إنجلترا والبرتغال، كما يلي:

| الدولة / السلعة | النبيذ | النسيج |
|---|---|---|
| **البرتغال** | 2 س ع | 8 س ع |
| **انجلترا** | 3 س ع | 5 س ع |

**ملاحظة:** تكاليف الإنتاج المطلقة بين إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل بين البلدين.

من خلال هذا المثال، يبدوا أن تكلفة النسيج في انجلترا أقل من البرتغال (لان انتاج وحدة واحدة يتطلب 5 ساعات عمل في إنجلترا بينما يحتاج ساعات عمل اكبر في البرتغال ما مقداره 8 س ع )، ويقال في هذه الحالة أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج النسيج، ومن جهة أخرى فإن تكلفة النبيذ في البرتغال أقل من تكلفته في انجلترا، فيقال أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج النبيذ.

وعلى هذا الأساس، وحسب قول "آدم سميت"، سوف تتخصص إنجلترا في انتاج وتصدير النسيج مقابل استيراد النبيذ من البرتغال(عوض انتاجه محليا)، بينما تتخصص البرتغال في انتاج وتصدير النبيذ وفي المقابل استيراد النسيج من إنجلترا (عوض انتاجه محليا). كما ان قيام التجارة الخارجية بين هذين البلدين في هذه الحالة يؤدي الى تحقيق منافع اكثر للدولتين مقارنة بالوضعية قبل قيام التجارة بينهما، بسبب تحقيق وفورات في كميات العمل التي سيتم تحويلها لزيادة الإنتاج في السلع الأخرى.

لكن السؤال الذي قد يطرح، هو في حالة ما إذا كانت إحدى الدولتين تتمتع لوحدها بميزة مطلقة في كلا السلعتين، فهل يمكن قيام تجارة بين البلدين، وما هي فوائد كل بلد في هذه الحالة؟

**الانتقادات الموجهه للنظرية:**

-انها مفرطة في التبسيط فهي تخص التبادل بين دولتين فقط في حين ان المسالة اكثر تشعبا؛

-قد لا تحظى بعض الدول باي تفوق مطلق في انتاج أي سلعة وهذا ما يعني أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة الى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، أو قد يكون العكس أي عندما تمتلك الدولة ميزة مطلقة في انتاج مختلف السلع فهذا يعني أنها لن تضطر الى الاستيراد من الخارج، وفي كلتا الحالتين هذا يؤدي الى انكماش حجم التجارة الدولية.

-ان نظرية ادم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية (تصريف لفائض المنتوجات وفق مبدأ التخصص)، في حين ان الواقع يشير الى جملة من الفواق بينهما.

**2-نظرية التكاليف النسبية: (لدفيد ريكاردو)**

عمل ريكاردو ( 1772-1823) على تطوير افكار ادم سميث، فهو من جهة يوافقه الراي حول منافع قيام التجارة بين الدول وأنها تزداد عند تحريرها من مختلف القيود، وفي شق آخر يعطي تفسيرا عما عجز الكلاسيك عن الإجابة عنه، وهو لماذا تتاجر الامم فيما بينها عند تساوي التكاليف المطلقة وعدم اختلافها وفي أي حدود يكون التبادل أكثر فائدة للبلدين؟

في نظريته دفيد ريكاردوا -ومن أجل قيام تجارة خارجية بين دولتين-فإنه يفرق بين نوعين من التكاليف: التكاليف المطلقة: وهي التكاليف المنفقة على انتاج سلعة ما مقومة بعدد ساعات العمل المبذولة.

التكاليف النسبية أو المقارنة: وهي التكاليف المطلقة لانتاج سلعة ما مقارنة بالتكاليف المطلقة لانتاج سلعة أخرى داخل نفس البلد.

وعلى هذا الأساس، تقوم التجارة الخارجية بين الدول عندما تختلف التكاليف النسبية لانتاج السلع وليس لاختلاف التكاليف المطلقة.

وقد بنى ريكاردو نظريته، على أساس مجموعة من الفرضيات كالآتي:

-سيادة المنافسة التامة في جميع الاسواق الداخلية والخارجية، والتبادل الدولي لايواجه صعوبات او معوقات فلا وجود لنفقات النقل او الرسوم الجمركية او مصاريف تامين وغيرها.

-التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج، وحرية انتقال عناصر الانتاج داخليا، وليس خارجيا.

-تشابه اذواق المستهلكين في الاسواق المختلفة.

-ان قيمة السلعة تقدر بكمية العمل اللازم لانتاجها ، فقيمة السلعة تتحدد بنفقتها المطلقة.

ويمكن توضيح فكرة ريكاردو بالنحو التالي: افترض ريكاردو وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال تنتجان سلعتين هما النبيذ والنسيج. وتبدو نفقات انتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل المبذول فيها وفق الجدول التالي:

| الدولة / السلعة | النبيذ | النسيج |
|---|---|---|
| **البرتغال** | 80 س ع | 90 س ع |
| **انجلترا** | 120 س ع | 100 س ع |

بالعودة الى الى مبدأ التكاليف المطلقة لقيام التجارة الخارجية بين الدول (آدم سميث)، فإن البرتغال تمتلك تكاليف مطلقة منخفضة في كلتا السلعتين مقارنة بإنجلترا وعليه تتخصص البرتغال في انتاج وتصدير السلعتين بينما إنجلترا لا يمكنها التخصص في الإنتاج وانما الاستيراد فقط.

بينما يرى دفيد ريكاردو، أنه ولقيام التجارة الخارجية لابد من المقارنة بين التكاليف النسبية للسلع وليس المطلقة، والتي نوضحها فيما يلي:

1-البرتغال:

-التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ (80 س ع) أقل من التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج (90 س ع)

-التكلفة المطلقة لانتاج كل من النبيذ والنسيج أقل من مثيلاتها في انجلترا

2-إنجلترا:

-التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج (100 س ع) أقل من التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ (120 س ع)

-التكلفة المطلقة لانتاج كل من النبيذ والنسيج أكبر من مثيلاتها في البرتغال

**وعلى أساس ذلك وبحسب ريكاردوا، سوف يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في انتاج النبيذ واستيراد النسيج من إنجلترا، كما انه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في انتاج النسيج واستيراد النبيذ من البرتغال، وفقا لمبدأ التكاليف النسبية وليس المطلقة في التجارة الخارجية.**

فحتى وإذا كانت البرتغال تنتج النسيج بتكاليف مطلقة منخفضة عنها في إنجلترا فمن مصلحتها استيراده افضل لان تكلفته النسبية مرتفعة مقارنة بالتكلفة النسبية لانتاج النبيذ. ويرى ريكاردو، أنه وفي حال قيام التجارة الخارجية بين الدولتين السابقتين وفق المنطق السابق، سينتج مايلي:

-تهمل البرتغال انتاج المنسوجات، وتتخصص في انتاج النبيذ، وينجم عن ذلك: مبادلة وحدة من النبيذ تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من المنسوجات كانت ستكلفها 90 ساعة عمل لو بقيت تنتجها بنفسها محليا وتربح بذلك 10 ساعات.

-تهمل انجلترا انتاج النبيذ، وتتخصص في انتاج المنسوجات، وينجم عن ذلك مبادلة وحدة من النسيج تكلفها 100 ساعة عمل بوحدة من الأرز كانت ستكلفها 120 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا وبذلك تربح 20 ساعة عمل.

**الانتقادات الموجهة لنظرية ريكاردو:**

-هذه النظرية ذات طابع سكوني، أين حجم الإنتاج لا يتغير لان عناصر الإنتاج لا تتغير، وبالتالي لايمكن تعديل التخصص الإنتاجي.

-حالة التشغيل الكامل يمكن الوصول اليها بفضل آليات السوق، غير ان ازمة 1929 بينت عكس ذلك أي خطأ هذا الفرض (هناك تشغيل كامل وبطالة في نفس الوقت).

-حصر تكلفة الانتاج بعدد ساعات العمل، لكن ليس العمل وحده في العملية الانتاجية، فهناك عناصر أخرى تساهم في تكاليف الانتاج (الارض، راس المال، المواد الاولية، التكنولوجيا.....الخ).

-إهمال دور الاسعار النقدية كأدوات للحساب الاقتصادي (لاعتقادهم أن النقود لها دور حيادي).

-إهمال عوامل القوة والسيطرة بين الدول، فضلا عن قوة الانتاج ونوعيته.

-لم يحدد طريقة حساب نسبة التبادل الدولي، وكيفية توزيع فوائد تقسيم العمل بين الدول وهو ما يمثل موضوع النظرية القادمة لجون ستيوارث ميل.

**3-نظرية القيم الدولية أو الطلب المتبادل: (لجون ستيوارث ميل)**

حسب النموذج الريكاردي الأسعار الداخلية تساوي التكاليف النسبية الداخلية، وبناءً عليه يمكن القول، حتّى يجني البلدين فائدة من التبادل يجب عليهما التمكّن من استيراد سلعة ما بأسعار أقل نسبيا مما تكلفهما إنتاجها محليا، وتصدير سلعة ما بسعر يقل عن تكلفة انتاجها في البلد المستورد. لقد حاول استيوارت ميل تقديم **حل لمشكلة النسب الحقيقية للتبادل** وهذا بعرضه لنظرية القيم الدولية عام 1848 ، النظرية التي فرضت نفسها حتّى العشرينيات، مقيَّدا باستخدام الوحدات الحقيقية (غير النقدية) والأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات.

فوفقا لهذه النظرية، فإن الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو **حجم ومرونة الطلب المتبادل** من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، وأن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية بين البلدين هو ذلك **المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.**

وأوضح "ميل"، ان معدل التبادل الدولي* ينحصر بين حدين: الحد الاول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى والحد الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، حيث أن كل

* معدل التبادل الدولي (TOT) = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/الرقم القياسي لأسعار الواردات) x 100، كلما كانت أسعار الصادرات أكبر من أسعار الواردات، نقول أن معدل التبادل الدولي في صالح الدولة والعكس غير صحيح.

معدل تبادل داخلي يتحدد على اساس تكلفة انتاج إحدى السلعتين (بدلالة نسبة الى) تكلفة انتاج السلعة الاخرى في نفس الدولة، وأن معدل التبادل التوازني هو ذاك المعدل الوحيد الذي يسمح بتساوي قيمة الصادرات مع الواردات لكلا البلدين في نفس الوقت، وأيّ معدّل آخر غير هذا المعدّل يؤدّي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز.

وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، فضلا عن ذلك وبحسب "ميل" فإن توزيع المكاسب والمنافع من قيام التجارة الخارجية بين الدولتين، يتحدد بعاملين رئيسيين، هما: قوة الطلب، ومرونة الطلب.

**1- قوة الطلب:** حيث يتوقف معدّل التبادل الدولي على حجم طلب كل دولة على سلع الاخرى، وهو ما يطلق عليه قانون الطلب المتبادل. ففي المثال السابق، كلمّا زاد طلب انجلترا على النبيذ البرتغالي كلّما مالت نسبة التبادل لصالح البرتغال، والعكس كلما زاد طلب البرتغال على النسيج الانجليزي كلما مالت نسبة التبادل لصالح انجلترا، حيث يلعب حجم السوق والقدرة الشرائية للبلد المعني دور مهم في ارتفاع الطلب أو انخفاضه وبالتالي ارتفاع او انخفاض الصادرات او الواردات، بناءا على ذلك يعود النفع الأكبر من التجارة في الأخير لصالح البلد الذي طلبه صغير ويعود النفع الأقل للبلد الذي طلبه كبير، وقد استخلص جون ستيوارت ميل من هذه القاعدة أنّ النفع الأكبر من التجارة يؤول إلى الدول الفقيرة (دخلها ضعيف) ويؤول النفع الأقل إلى الدول الغنية (دخلها مرتفع).

**2- مرونة الطلب:** ونقصد بها، مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدولة الأخرى، حيث تميل نسبة التبادل في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة أي أنّ حجم الطلب لا يتأثّر كثيرا بتغيّر السعر، والعكس في حالة السلع التي طلبها مرنا فلن يكون معدل التبادل في صالحها، ولعلّ السبب في ذلك هو أنّه كلّما ازدادت مرونة طلب دولة على سلع دولة أخرى فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض سعر السلعة، وقد يزداد بنسبة كبيرة تؤدّي إلى اختلال في ميزان المدفوعات للدولة المستوردة وهذا يؤدّي إلى خروج الذهب من الأولى إلى الثانية وإلى حصول الأخيرة على معظم الربح من التجارة الدولية.

فحسب جون استيوارت ميل أنّ البلدان المتقدّمة اقتصاديا هي التي تحصل على الربح القليل من التبادل لأنّ طلبها كبير على المواد الأوّلية وقليل على المنتجات المصنعة" :إنّ قيمة تبادل السلع الصناعية مقارنة بالمنتجات الفلاحية والموارد الطبيعية وبقياس تطوّر السكّان والصناعة تتّجه بالتأكيد إلى الانخفاض."

هذا التنبّؤ المتفائل بالنسبة للدول النامية والموجود عند الكلاسيك لم يتحقق على أرض الواقع بل حدث عكس ذلك.

إنّ تحليل جون استيوارت ميل مكّننا من استخلاص نتيجتين هامّتين:

-إنّ الربح من التبادل الدولي نادرا ما يكون متساويا بين الأطراف الداخلة في التبادل.

-إنّ البلدان التي بها أفضلية مقارنة في إنتاج منتجات ذات الطلب الدولي الكبير لها أكبر الحظوظ في اكتساب أرباح مرتفعة من التبادل، بالمقابل فهي تستورد كمية قليلة من المواد الأوّلية.

**ثالثا-النظرية النيوكلاسيكية:**

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى، ولم تتغير في مجموعها بالرغم من كتابات العديد من الاقتصاديين أمثال: هابرلر وليونتيف..، إلى ان جاء الاقتصادي "أولين" الذي عمم مبادئ "هكشر" وساهم في خلق نظرية جديدة تبين أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج عنها وكيف يمكن الوصول الى حالة التوازن. كل ذلك سوف نحاول التطرق اليه عبر دراسة النظريات الحديثة للتجارة الدولية (النظرية النيوكلاسيكية):

**1-نظرية تكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الإختيار (هاربر لر)**

إحتفظ " هابر لر" صاحب هذه النظرية بمبدأ التكاليف النسبية في قيام التجارة الدولية، لكنه استبدل عنصر العمل المستخدم في تحديد تكلفة الإنتاج بعنصر أخر هو سعر السلعة او ثمنها، وتنص النظرية على أنه بنفس عناصر الإنتاج المستخدمة في انتاج سلعة معينة في بلد ما كان يمكن استخدامها لانتاج أنواع أخرى من السلع وعلى حسب كمية هذه العناصر تتحدد كمية هذه السلع البديلة، وعليه يمكن لهذه الدولة ان تتخصص في انتاج السلع التي يكون سعرها اقل عند استخدام نفس الموارد الإنتاجية.

وقد استخدم هابر لر فكرة نفقة الاختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف ب: منحنيات الناتج المتساوي أو منحنيات الاحلال أو منحنيات إمكانات الإنتاج أو كما تعرف أيضا منحنيات الإنتاج أو التحويل. حيث تبين هذه المنحنيات للبلد المعني توليفة الكميات التي يمكن انتاجها من سلعتين معينتين خلال مدة معينة اعتمادا على كمية معينة من عناصر الإنتاج. حيث يؤدي إخلاف الاثمان النسبية للسلعتين في الدولتين الى قيام التجارة بينهما، وأن معدل التبادل الدولي سوف يتحدد وفقا لقوى الطلب والعرض بين البلدين معا أي طلبهما المتبادل.

بالرغم من الأفكار الجديدة التي قدمها "هابرلر"، غير انه لم يتمكن من تفسير أسباب إختلاف التكاليف النسبية لانتاج السلع بين الدول، فضلا على ان تحليله للتبادلات التجارية المستند الى الوحدات المادية للمنتجات وعناصر الإنتاج غير واقعي نظرا لان التبادل في الحقيقة يتم على أساس الأثمان والنقود.

**2-النظرية السويدية أو نظرية وفرة عناصر الانتاج: (هكشر-أولين) (H-O)**

هيكشر وأولين، هما اقتصاديات سويديان، ويعد هيكشر أستاذ اولين، وفي عام 1919 يصرح هيكشر بأن أسباب إختلاف التكاليف النسبية بين الدول ومن ثم قيام التجارة الخارجية هو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، ليأتي بعده تلميذه برتل أولين ويتبنى نفس الفكرة ثم يقوم بتطويرها الى نظرية سمها نظرية هكشر-اولين ويطلق عليها كذلك تسمية النظرية الحديثة للتجارة الدولية، وفيها ينتقد الكلاسيك.

وجوهر هذه النظرية هو أن أسباب قيام التجارة الدولية يعود الى اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول، والذي يرجع بدوره إلى اختلاف نسب توفر عناصر الإنتاج بها، حيث أن تفاوت وفرة عناصر الإنتاج بين الدول يؤدي الى تفاوت في أثمان المنتجات في النهاية، إذ ستتجه الدولة التي تتوفر على عنصر العمل بكثرة مقارنة بباقي العناصر الانتاجية الى تصدير تلك السلع الكثيفة العمل (لأنها تنتجها بسعر منخفض) ونقول انها تمتلك ميزة نسبية في هذه السلع، وتتجه الى استيراد السلع التي لا تتوفر لديها بكثرة في عنصر انتاجي معين مثل راس المال مقارنة بباقي العناصر (لانها تنتجها بأسعار مرتفعة).

وبحسب هذه النظرية دوما، فإن عامل الوفرة او الندرة النسبية ليس دائما هو مصدر المزايا النسبية للسلع المتبادلة، وإنما كذلك الاختلاف في طريقة المزج بين هذه العناصر للوصول الى حجم انتاجي معين بأكفأ الطرق او ما يعرف بالفن الإنتاجي المعتمد في صناعة معينة.

كما يرى أصحاب هذه النظرية، أنه حتى لو تساوا بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج بينهما، فهناك فرصة لقيام التجارة بينهما طالما يوجد اختلاف في أثمان السلع المنتجة بسبب إختلاف أثمان عناصر الإنتاج والذي يرجع الى إختلاف الطلب عليها بين البلدين، بسبب: اختلاف مستويات الدخل، اذواق المستهلكين،...

**3-لغز ليونتيف: (1953-1956)**

أراد هذا العالم "ليونتيف"، إختبار صحة نظرية هيكش-أولين على الاقتصاد الأمريكي، ومعروف على الاقتصاد الأمريكي تميزه بوفرة نسبية في راس المال وندرة نسبية في عنصر العمل، ولهذا توقع "ليونتيف" أن تتخصص و.م.أ في انتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستودر السلع كثيفة عنصر العمل.

لأجل ذلك قام ببناء نموذج إحصائي للتوقع بإحتياجات و.م.أ من عنصري العمل ورأس المال في حال كان الهدف هو انتاج وتصدير 01 مليون دولار واستيراد 01 مليون دولار من السلع، وذلك اعتمادا على إحصائيات سنة 1947 (المدخلات والمخرجات)، فكانت النتائج كمايلي:

**جدول التنبؤ بالاحتياجات من رأس المال والعمل**

**لكل مليون دولار من صادرات (و.م.أ) ومن السلع المنافسة للواردات**

| العنصر الإنتاجي/ التجارة الخارجية | الصادرات | الواردات (المنافسة) |
|---|---|---|
| رأس المال (دولار) | 2.550.780 | 3.091.339 |
| العمل (عدد العمال في السنة) | 182.313 | 170.004 |
| رأس المال لكل عامل (أف دولار) | 14 | 18 |

والنتيجة الملاحظة، هي ان صادرات (و.م.أ) التنبؤية ذات كثافة من عنصر العمل وليس من راس المال، وأن وارداتها ذات كثافة رأس مالية وليس كثافة من العمل وهو ما شكل تناقضا مع ماكان يتوقع الوصول اليه فأطلق عليه: "**لغز ليونتيف**". ويستنتج بذلك أن اشتراك أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع إنتاج كثيفة العمل لا الكثيفة رأس المال.

وقد فسر ليونتيف هذه النتائج، بالكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج، حيث تميز العامل الأمريكي بكفاءة إنتاجية عالية بلغت ثلاث مرات مقارنة بغيره من العمال، وذلك بفضل التعليم والتدريب وتنظيم العمل وترشيده. ولهذا تخصصت الو م أ في انتاج وتصدير السلع كثيفة العمل وليس كثيفة عنصر راس المال.

ولقد فتحت محاولة ليونتيف السابقة المجال أمام محاولات لاقتصاديين آخرين لاختبار صحة نظرية هيكشر اولين على تجارتها الخارجية (دراسة شارادواج عن الهند، دراسة "تاتيموتو" و"إيشيمورا" عن اليابان، دراسة "واهل" عن كندا) والتي اثبتت عكس نتائج النظرية.

ويمكن القول حسب بعض الكتاب (جلطي غانم)، أن نظرية هكشر–أولين صحيحة منطقيا لكنها غير صحيحة علميا (واقعيا)، ذلك انها أهملت أحد الجوانب في تحليلها وفرضيتها، ويتعلق الامر بتركيزها على العرض (وفرة عناصر الانتاج) واهمال جانب الطلب، بالإضافة الى جملة من الانتقادات الأخرى.

**–نظرية تساوي عناصر الإنتاج (نظرية هيكشر–أولين–سمويلسون): (H-O-S)**

وهي نظرية فرعية من نظرية هيكشر–أولين وتعد احد ركائزها، حيث أنه وفق مبدأ النظرية الأخيرة، تتخصص الدولة في انتاج السلع التي تتمتع فيها بكثافة في عنصر انتاجي معين، وتتخصص في استيراد السلع التي لاتتمتع فيها بكثافة في عنصر انتاجي معين، ومن جهة أخرى فإنه قبل قيام التجارة يكون سعر العنصر الإنتاجي الكثيف منخفض بينما سعر العنصر الإنتاجي النادر مرتفع، لكن بعد قيام التجارة سوف يزداد الطلب على السلع كثيفة عنصر الإنتاجي الرخيص فيرتفع سعره تدريجيا، كذلك يؤدي انخفاض الطلب على السلع ذات الكثافة من العنصر الإنتاجي المرتفع ثمنه اى انخفاض سعره تدريجيا، الى ان يحدث تساوي في السعر داخل الدولة الواحدة، وقد ينجم عن ذلك تساوي في سعر نفس العنصر بين الدول، فتزول الفروق، وبهذا تصبح التجارة الدولية عامل للقضاء على التفاوت من حيث تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول.

مقارنة بين النظرية الكلاسيكية ونظرية "هيكشر–أولين"

| النظرية الكلاسيكية | نظرية "هيكشر–أولين" |
|---|---|
| حصر تكلفة الإنتاج في عنصر العمل | تكلفة الإنتاج تعتمد على جميع عناصر الانتاج |
| عدم القدرة على تفسير أسباب إختلاف التكاليف النسبية | اختلاف التكاليف النسبية يرجع الى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج داخل البلد |
| التجارة الخارجية امتداد للتجارة الداخلية | التجارة الخارجية تنفصل تماما عن التجارة الداخلية |

**أهم الانتقادات المقدمة لنظرية "هيكشر–أولين":**

–التركيز على الجانب الكمي لعناصر الإنتاج وإهمال الجانب النوعي فيها؛

–صعوبة تحديد كثافة استخدام عنصر انتاجي معين في انتاج سلعة ما، لما يفوق عدد عناصر الإنتاج إثنين؛

–إهمال تكاليف النقل والاستيراد والتصدير في التحليل؛

–النظرية ذات طابع سكوني، في حين الأوضاع تتطور، فالذي نعتبره مصدر ميزة تنافسية اليوم قد لا يعتبر كذلك مستقبلا؛

–تفترض ثبات حجم الموارد وتوزيعها على مختلف الصناعات، كما لاتفرق بين البلدان المتقدمة والنامية، ومرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف.